معهد المنصورة العالي
للهندسة والتكنولوجيا
وحدة ضمان الجودة

دليل أخلاقيات البحث العلمي

٢٠٢٤

مقدمة

إن البحث العلمي هو المدخل الطبيعي لأي نهضة حضارية وعماد حقيقي لأي مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة كما أنه ضرورة من ضرورات اللحاق بركب الأمة المتقدمة بل والتقدم عليها والمساهمة في عمارة المجتمع.

فالبحث العلمي ليس غرضا يستهدف لذاته وإنما هو الوسيلة لتنمية المجتمع وهو السبيل لاختيار أنسب الطرق للانتقال للمستوى الحضاري المتقدم ولا يقتصر البحث العلمي على ميدان من الميادين بل هو ضروري لجميع الميادين الطبيعية والاجتماعية والإنسانية النظرية والتطبيقية.

من هذا المنطلق يسعى معهد المنصورة العالي للهندسة والتكنولوجيا لتحقيق مكانة أكاديمية مرموقة في مصر، وينشد المعهد التطوير المستمر في كافة الأنشطة التي يؤدها.

وضعت هذه الوثيقة لتكون مرشداً لتوجيه جميع المستفيدين من البحث العلمي بالمعهد من باحثين وأساتذة بل والمجتمع الأكاديمي ككل الى السلوك المناسب تجاه البحث العلمي، وتحدد الوثيقة معايير حسن السلوك والأمانة العلمية والمثل العليا والمبادئ العامة التي تضع ضوابط مناقشة القضايا الأخلاقية التي يجب أن تسود مجتمع المعهد. ومن أجل وضع معايير وضوابط هذه الوثيقة كان من الواجب التمييز بين السلوك القانوني من جانب والسلوك الأخلاقي من جانب مع الأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من المساحات متداخلة بينها يجب وضعها في الاعتبار عند تداول ومناقشة أي موضوع يخص المعهد وقد حددت هذه الوثيقة مجموعة من المعايير لتحقيق سلوك أخلاقي جيد روعي فيها إمكانية قياس مؤشراتها على أرض الواقع بشفافية تامة.

خرجت هذه المعايير بعد الاطلاع ودراسة العديد من وثائق المؤسسات الأكاديمية المشابهة في مصر وخارجها وتم تجميع البيانات والمعلومات المتاحة وتم تحليلها والخروج بمجموعة المعايير التي تتوائم وتنسجم مع أنشطة المعهد المختلفة والتي يمكن قياسها.

وهناك بعض المبادئ الأخلاقية العامة التي يمكن عرضها كالتالي :

- المسالمة Nonmaleficence: لا تؤذى نفسك ولا تؤذى الآخرين.
- الإحسان Beneficence: ساعد نفسك وساعد الأخرين.
- الاستقلال الذاتي Autonomy: دع العقلاء يمارسون الخيارات الحرة القائمة على المعرفة بالأمر.
- العدالة Justice: عامل الناس بالعطاء، شرط الإنصاف والمساواة.
- المنفعة Utility: أعمل على تحقيق أعلى نسبة من المنافع مقابل المضار لتفيد الناس جميعا.
- الإخلاص Fidelity: حافظ على وعودك واتفاقاتك.

- الأمانة Honesty: لا تكذب، لا تضلل ، لا تخدع.
- الخصوصية Privacy: احترم لخصوصيات الشخص والثقة في عدم إفشائها.

هذه المبادئ السابقة في واقع الأمر، يجب أن تؤخذ على أنها خطوط إرشاد للسلوك أكثر من كونها معايير صلبة ؛ هذا معناه أنه ينبغي علينا أن نتبع هذه المبادئ في سلوكنا .

الجزء الأول

١- مفاهيم عامة في مجال البحث العلمي

١-١ المعرفة:

مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة.

١-٢ العلم:

المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف التعرف على طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة وعليه فإن مفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم، فالمعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، فكل علم معرفة، إلا أنه ليس بالضرورة أن كل معرفة علماً.

١-٣ تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمه يقوم بها شخص يسمى (الباحث) ، من أجل تقصى الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينه تسمى (موضوع البحث) ،بإتباع طريقة علمية منظمه تسمى (منهج الباحث) ، بغية الوصول الى حلول ملائمه للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث).

١-٤ الأهداف العامة للبحث العلمي:

إن أهداف البحث العلمي تسعى إلى الوصف، والتنبؤ، وحل مشكلات، واستخلاص حقائق جديدة والضبط والتحكم وتطوير المعرفة الإنسانية ويمكن التعبير عنها فيما يلى :

- نحن نبحث كي نأتي بالقوانين والنظريات والمبادئ العامة التي تساعد في الفهم والتعامل مع مشاكلنا.
- نحن نبحث لنبرز حقيقة ما، أو نضع حلاً لمشكلة ما.
- نحن نبحث لنصحح خطأ شائع أو نرد على أفكار معينة.
- نحن نبحث كي نكون دقيقين وجديرين بالثقة.

١-٥ أهمية البحث العلمي:

١-٥-١/ أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث:

- يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.
- يدربه على الصبر والجد ويكون له علاقة وطيدة بالمكتبة.
- يسمح للباحث بالاطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها.
- يساعد الباحث على التعمق في الاختصاص.

- يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.
- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل.
- التعود على أخلاقيات العلم والبحث العلمي.

١-٥-٢/ أهمية البحث العلمي بالنسبة للمجتمع:

- يساهم في تطوير المجتمعات ونشر الثقافة والوعى.
- يعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- تزداد أهمية البحث كلما أرتبط بالواقع أكثر فأكثر.
- تزداد أهمية البحث العلمي بإزدياد اهتمام الدول به.
- حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية والتربوية وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها.
- تسجيل آخر ما توصل إلية الفكر الإنساني في موضوع ما.

١-٦/ خصائص البحث العلمي:

- **الموضوعية**: تعنى خاصية الموضوعية أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز ويحتم الأمر على الباحثين ألا يتركوا مشاعرهم وأرائهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل اليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي.
- **الدقة وقابلية الاختيار:** يعنى ذلك بأن تكون المشكلة أو الظاهرة خاضعة للبحث وأن يتوفر لها العديد من مصادر المعلومات المختلفة وأن تكون ما تحويه هذه المصادر من معلومات على قدر كاف من الدقة والصحة.
- **إمكانية تكرار النتائج:** وتعنى هذه الخاصية أنه يمكن الحصول على نفس النتائج تقريباً بإتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وتحت نفس الشروط والظروف وهذه الخاصية تعمق الثقة في دقة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه من جهة، والمنهجية المطبقة من جهة أخرى، كما تثبت هذه الخاصية أيضا صحة البناء النظري والتطبيقي للبحث موضوع الاهتمام ومشروعيته.
- **التبسيط والاختصار**: يقال في الأدب المنشور حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الاهتمام؛ ذلك لأنه من المعروف أن إجراءات البحوث أيا كان نوعها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذى يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل بحيث لا يؤثر ذلك على دقة نتائج البحث وإمكانية تعميمها.
- **تحقيق غاية أو هدف:** أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف من وراء إجرائه وتحديد هدف البحث بشكل واضح ودقيق هذا العامل الأساسى يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي وإجراءاته كما انه

يساعد في سرعة إنجاز والحصول على البيانات الملائمة ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون ملبية للمطلوب.

- **التعميم والتنبؤ:** استخدام نتائج البحث لاحقاً في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة؛ فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر على مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة حالية بل تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها.

١-٧/ تقييم البحث العلمي

- يعتبر التقييم في البحث العلمي خطوة طبيعية ينتهي إليها الباحث بعد الانتهاء من رسالته أو بعد الانتهاء من كل جزء منها، فيتوقف قليلا ليراجع وليختبر عمله بقصد تحسينه والوصول إلى أقصى ما يمكنه من الكمال.

١-٨/ أهمية تقييم البحث العلمي

١- يحدد التقويم مدى نجاح الباحث في تحقيق أهداف البحث، ويساعد على تقدير جدوى الأدوات والوسائل المستخدمة في البحث.

٢- إعطاء المسؤول عن البحث العلمي فكرة عن البحوث التي يجرى تقييمها بهدف تحسينها وتطويرها، ويساعد القارئ على الحكم على البحوث التي يقرأها وبالتالي تحديد مدى جدوى الاعتماد عليها.

٣- يحفز الباحث على المثابرة ومواصلة العمل عن طريق مساعدته على الوقوف على مدى نجاحه باكتشاف نقاط الضعف وتلافيها ونقاط القوى ومدى تحقيقها للأهداف.

فالتقويم إذن وسيلة هامة لاكتشاف مواطن الضعف والقوة في البحث العلمي في ضوء أساسيات البحث العلمي وأصوله وقواعده.

١-٩/ أسس تقييم البحث العلمي

لكي تكون عملية التقييم محققة لأغراضها ينبغي أن يراعى فيها الأسس والقواعد التالية:

١- التقويم عملية تعاونية يساهم فيها كل من المشرفين والباحث للتحقق من قيمة البحث وتشخيص الأخطاء المنهجية والعلمية.

٢ - يتميز التقويم بكونه عملية دائمة الحدوث ولا تتوقف عن لحظة معينة خاصة حينما يفرغ الباحث من كتابة وإنجاز رسالته فلابد أن تتضمن الخطة إمكانية التقويم في كل المراحل خطوة بخطوة.

٣- التقويم عملية موضوعية فوسائل التقويم ومعاييره يجب أن تكون صادقة بحيث تقيس ما وصفت له وتكون ثابتة لا تتغير نتائجها بتغير القياس وأن تكون صادقة فصدق التقويم يساعد على صدق التشخيص وبالتالي احتمال التفسير الدقيق والإصلاح القويم.

٤- التقويم عملية شاملة تتناول البحث وكذلك الباحث بصفاته العلمية ومدى التزامه بمبادئ البحث ومدى أمانته وموضوعيته في تطبيقه للمنهج العلمي وسعة اطلاعه، ومدى أصالة مشكلته وأهميتها للمجتمع وأيضا مدى دقة إجراءاته المنهجية وقيمة نتائجه وتحليلاته وحلوله وتوصياته.

١-١٠/ معايير تقييم البحث العلمي

من الضروري أن يتعرف كل باحث على أهم معايير تقييم البحث العلمي، ليخرج بحثاً علمياً بلا أخطاء والتى تشمل التالى:

أولاً: معايير مرتبطة بـ موضوع البحث:

فاختيار موضوع المشكلة يعد خطوة أساسية ومقدمة في البحث العلمي حيث تتم هذه الخطوة بعد الدراسات الواسعة، ونجاح الباحث في اختيار موضوع المشكلة هو الخطوة الإيجابية الأولى للبحث والأسئلة التالية يمكن أن تساعد في تقويم موضوع البحث:

- هل لها قيمة علمية؟
- هل تنعكس نتائجها على جمهور واسع؟
- هل يمكن أن تؤدي إلى دراسات جديدة؟

ثانيًا: معايير مرتبطة بـ عنوان البحث:

للتعرف على أهم معايير تقييم البحث العلمي من حيث العنوان الخاص به يجب أن تتساءل عن:

- هل يتم تحديد المشكلة بشكل دقيق عن طريق العنوان؟
- هل يحدد العنوان مجال المشكلة تحديداً دقيقاً؟
- هل يعتبر العنوان واضحاً؟
- هل يحدد العنوان مجال الدراسة المكاني والزمني؟
- هل يخلو من العبارات أو الكلمات الغامضة؟

ثالثا: معايير مرتبطة بـ الصفحات التمهيدية:

- هل تتفق هذه الصفحات مع النظام المطلوب؟
- هل دونت في كل جزء منها جميع العناصر الأساسية المناسبة؟
- هل تتفق العناوين وأرقام الصفحات المدونة بالفهرس مع ما هو كائن بالنص؟
- هل استخدمت العناوين نفس التركيبات اللغوية كما وردت بالنص؟

رابعا: معايير مرتبطة بـ تحديد المشكلة:

من أهم معايير تقييم البحث العلمي تلك المرتبطة ارتباطاً مباشرًا بمشكلة البحث، وأهم هذه المعايير ما يلي:

- هل صيغت المشكلة بطريقة تحدد أهداف الدراسة؟
- هل تم التحديد للمشكلة في ضوء مسلمات معينة؟
- هل اتضحت حدود المشكلة؟

خامسًا: معايير مرتبطة بـ تحديد الأهداف:

- هل حددت الأهداف بوضوح؟
- هل هذه الأهداف شاملة لأبعاد المشكلة؟
- هل هي واقعية؟
- هل هي ممكنة وواضحة ويسهل إدراك معناها؟

سادسا: معايير مرتبطة بـ تحديد المصطلحات:

- هل حددت المصطلحات تحديداً دقيقاً؟
- هل تم مراجعتها على القواميس المتخصصة؟
- هل حددت معاني الكلمات المتضمنة في هذه المصطلحات تحديداً دقيقاً؟
- هل استخدمت المصطلحات كما حددت في صلب البحث دون تغيير؟

سابعًا: معايير مرتبطة بـ الدراسات السابقة:

- هل تم تنفيذ وتجهيز ملخص يتم فيه جمع كافة الدراسات السابقة التي تعرضت لدراسة المتغيرات بصدد البحث بشكل وافي؟
- هل تم تقييم الدراسات السابقة فيما يتعلق بأدواتها وسلامة مناهجها ودقة استنتاجها؟
- هل استنتج الباحث العلاقات الموجودة بين البحوث السابقة ومشكلة بحثه أم أكتفي بمجرد العرض فقط؟

ثامنا: معايير مرتبطة بـ الفروض:

- هل تمت صياغة الفروض بطريقة مناسبة؟
- هل كانت كافية لتفسير المشكلة؟

- هل تم وضع الإجراءات المرتبطة بفحص الفروض؟

تاسعًا: معايير مرتبطة بـ تصميم الخطة:

- هل تحتوي الخطة على العناصر الأساسية للتصميم؟
- هل تحتوي على مسلمات خاصة بالبحث؟
- هل تم تحديد عينة البحث؟

عاشراً: معايير مرتبطة بـ المنهج المستخدم:

- مدى علاقة المنهج المستخدم بالمشكلة والأهداف والفروض؟
- مدى مساعدة المنهج المستخدم في التوصل إلى بيانات توثق صحتها؟

وتعتبر هذه العناصر التي ذكرناها هي أهم معايير تقييم البحث العلمي، لذلك تؤخذ في عين الاعتبار دائما.

١-١١/ مستويات الأبحاث في مراحل الدراسات العليا وما بعدها:

١-١١-١/ رسالة الماجيستير:

ويكون مجال الطالب قد أصبح أكثر تحديداً وأصبح من المحتم عليه أن يختار نقطة معينة ليتباحث فيها وتكون رسالة الماجيستير عباره عن دراسة مبتكره لموضوع ما يتم من خلالها معالجة هذه الدراسة من زوايا مبتكره.

١-١١-٢/ رسالة الدكتوراه:

في هذه المرحلة يكون الباحث قد أمتلك موهبة جيده للبحث على كافة مستوياته ويجب أن تكون رسالته إضافة حقيقة للعلم وتختلف عن البحث للحصول على درجة الماجيستير في أن الطالب يظهر ملكة جيدة في معالجة القضايا التي تطرأ عليه أثناء البحث.

١-١١-٣/ أبحاث ما بعد الدكتوراه:

إجراء بحث علمى محدد وذو هدف واضح ثم كتابته في مقال علمى ينشر في إحدى المجلات العلمية أو مؤتمر علمى وقد تكون كتابة مقال علمى ينشر من رسائل طلابه وقد تكون كتاب أو جزء منه... الخ، يمثل هذا النوع النسبة الأكبر من الأبحاث.

٢- أخلاقيات البحث العلمي

٢-١/ مفاهيم عامة عن الأخلاقيات:

٢-١-١/ تعريف الأخلاقيات:

مصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة.

٢-١-٢/ أقسام أخلاقيات أي مهنة:

- أخلاقيات عامة: هي أخلاقيات مشتركة بين جميع المهن : الصدق، الأمانة، الإخلاص، وحسن المعاملة.
- أخلاقيات خاصة: وهي تختص بكل مهنة على حدة فلكل مهنة طبيعة خاصة تميزها عن سواها وكل مهنة تجابه مشكلات خاصة ولذلك فهي تحتاج لأخلاقيات خاصة وعلى ذلك فأن أخلاقيات المهنة العامة والخاصة هي السلوكيات الحسنة التي يجب أن يتحلى بها الجميع مهما كانت مهنتهم أو حرفتهم أو أعمالهم.

٢-١-٣/ مصادر أخلاقيات المهنة:

- المصدر الأول (عقائدي): ما تحدده الأديان و المعتقدات فيما يخص علاقات العمل.
- المصدر الثاني (تربوي): قيم الفرد ومعلوماته ونزاهته والتي تشكلت مع مرور الزمن.
- المصدر الثالث (وثائق مهنية): الوثائق الأخلاقية الصادرة من الأجسام المهنية والتي تحدد الالتزامات الأخلاقية للممارسات المهنية مثل الصدق والنزاهة والأمانة والحزم والانضباط وحسن التصرف في المواقف الطارئة واحترام قيم المجتمع.
- المصدر الرابع (القوانين والقواعد): القواعد والنظم والسياسات الإدارية الصادرة من المؤسسة وتلزم جميع منتسبيها بالالتزام بها أثناء العمل والتي تحدد المطلوب القيام به وكيفية أدائه، وتحدد جميع المسؤوليات والواجبات الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها جميع العاملين.

٢-٢/ أخلاقيات البحث العلمي:

إذا كانت القيم الأخلاقية تمتد إلى كافة مرافق الحياة فإن البعد العلمي من أهمها ويعرف باسم (أخلاقيات البحث العلمي). وعلى ذلك فإن أخلاقيات البحث العلمي هي مبحث من مباحث علم الأخلاق ويقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم والتي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه.

٢-٢-١/ مبادئ أخلاقيات البحث العلمي:

- الانطلاق من المشروع الوطني.
- الحرية الأكاديمية.
- العلم والمجتمع.
- المعرفة العلمية والسلطة.
- تعليم الأخرين.

٢-٢-٢/ موجز أخلاقيات البحث العلمي:

- الاحترام الواجب للقوانين الحاكمة واللوائح التنفيذية وأن يكون هذا الاحترام نابعاً من شعور داخلي.
- أن يهتم عضو هيئة التدريس والمعاون وطالب الدراسات العليا بالارتقاء بالمعهد من خلال العمل الجاد في الأقسام العلمية.
- الاعتقاد الراسخ بأن البحث العلمي هو الركيزة الأساسية في تقدم المجتمع وهو الذى يرفع مستوى التعليم بالمعهد وأن نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية العالمية يرتقى بعضو هيئة التدريس ويرتقى بالمعهد.
- الابتكار وحسن اختيار موضوع البحث بحيث يهدف إلى اكتشاف الحقائق العلمية الجديدة وبحيث لا يكون البحث تكراراً لما هو معروف مع مراعاة أن يكون الجزء الأكبر من البحث العلمي ذا قيمة لها مردود عملي إيجابي على المجتمع وقطاعاته وخاصة في مجالات الصناعة.
- مراعاة الالتزام بالأمانة العلمية وعدم مخالفة القواعد والتقاليد الراسخة في هذا المجال : لما يحصل علية الباحث من معلومات أثناء إعداده لبحثه.
- الالتزام بذكر المراجع بكل دقة وأمانة.
- الالتزام بالموضوعية والتجرد التام من الاعتبارات الشخصية عند تحكيم الأبحاث للنشر.
- البعد عن استعمال البحث العلمي لأهداف غير علمية كالأهداف السياسية البحتة والدعاية الشخصية أو المجاملة لأي فرد أو هيئة أو مؤسسة مهما كان شأنها.
- التأكيد على بيان جهد كل من اشترك مع الباحث طبقا للأعراف والتقاليد الأكاديمية.

- الإدراك بأن البحث العلمي مسألة مستمرة ليس لها حدود زمنية معينة لذلك لابد من مواصلته والاطلاع المستمر على المجلات الدورية والمؤلفات في مجالات التخصص والاشتراك في المؤتمرات والندوات وعرض الجديد على الزملاء في التخصص والمناقشة بشأنه.
- الترشيد في استخدام الموارد اللازمة لإجراء البحوث وعدم الإسراف دون مقتضى.
- الحرص على تكوين مدارس علمية تخصصية ترفع من قدر المعهد في الأوساط العلمية العالمية.
- الالتزام التام بحقوق الملكية الفكرية وببنود قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنه ٢٠٠٢ أثناء الاقتباس من أبحاث سابقة.
- محاولة نشر الأبحاث العلمية في مجالات علمية ذات تصنيف متقدم.

٢-٢-٣/ أخلاقيات الأستاذ بوصفه مشرفا علمياً:

يحكم العلاقة بين المشرف والطالب الأخلاق الجامعية قبل اللوائح والقوانين وتتمثل هذه الأخلاق فيما يلى:

- التوجيه المخلص والأمين في اختيار موضوع البحث موضوعاً أصيلاً يعود بالفائدة العلمية على الطالب والمعهد وأن يتم التأكد من عدم تكراره قبل ذلك.
- تفعيل العمل البحثي الجماعى والمشاركة فيه.
- التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ.
- ألا يستغل الأستاذ سلطته التي منحت له على الطالب في تسخير الطالب.
- أن يوجه طلابه التوجيه السليم فيما يكلفهم به من واجبات أو بحوث أو مشروعات.
- تعويد الطالب على تحمل مسئولية بحثه وتحليلاته ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها.
- التأكيد المستمر على الأمانة العلمية والسرية.
- تنمية خصال الباحث العلمي في الطالب.
- ألا يتهاون مع طلابه في المنهج أو أصول البحث العلمي.
- أن يسمح بالمناقشة والاعتراض وفق أصول الحوار البناء وتبعا لآداب الحديث المتعارف عليها.
- عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الطالب وتسفيه قدراته أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل، فذلك المسلك أولا نموذج سيء للطالب وثانيا قد يمس بالضرر شخصية الطالب، وبذلك يكون الأستاذ قد أخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب.
- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية.

٣- المبادئ الأخلاقية المصاحبة لممارسات البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي توافر مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية فيمن يمارسه، ويخطئ من يتصور أن العملية البحثية لا تعدو مجرد فهم مجموعة من الأسس والإجراءات التي تتصل بتحديد المشكلة وإعداد التصميم البحثي وتجميع البيانات والتعامل الإحصائي مع تلك البيانات وكتابة تقارير البحث وإنما هناك مجموعة من المعايير الأخلاقية التي تصاحب كل مرحلة من تلك المراحل وعلى الباحث أن يكون ملماً بتلك المعايير والقيم ذلك أنه يتعامل مع بشر لهم حقوقهم ولهم كرامتهم والتي يجب الحفاظ عليها وصيانتها من كل ضرر ظاهر أو متحمل.

٣-١ المبادئ الأخلاقية المصاحبة لتخطيط البحث:

عندما يبدأ الباحث في التفكير في مشكلة البحث وفي إعداد تصميم بحثى يجيب به عن التساؤلات المطروحة في المشكلة فإنه يجب أن يفكر الباحث في أمرين هامين :

الأمر الأول: ألا يكون خطة بحثه بمثابة نسخة مكررة طبق الأصل من دراسة أخري سابقة بالشكل الذي يلقي ظلالاً من الشك علي أمانة الباحث العلمية. وهذا لا يمنع من أن يفكر الباحث في إجراء دراسة مناظرة لدراسة في بيئة أخرى إلا أن ذلك يجب أن يكون محكوماً ببعض الضوابط منها : الإشارة الواضحة إلى الدراسة الأصلية ووجود فائدة علمية تبرر تكرار دراسة سبق إجراؤها في بيئة أخري.

الأمر الثاني: ألا يكون هناك احتمال بأن تؤدي الدراسة المزمع إجراؤها إلي إلحاق ضرر ظاهر أو محتمل بأشخاص أخرين. وفي حالة احتمالية وقوع ضرر أو الحاق أذى بأشخاص أخرين فان الباحث يجب أن يلجأ إلي من يستطيعون تقديم مشورة صادقة فيما يتصل بكيفية إجراء الدراسة لفائدتها العلمية مع تجنب إمكانية إلحاق أذى بالمشاركين في الدراسة.

٣-٢ المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعملية جمع البيانات:

تنشأ معظم المشكلات الأخلاقية في الفترة التي يقدم فيها الباحث علي تجميع بياناته من المشاركين في الدراسة فتلك المرحلة بمثابة موقف صعب يحتاج فيه الباحث إلي أن يوازن بين العديد من القرارات التي تبدو متعارضة مع بعضها خصوصا تلك التي تتصل بالأضرار المحتمل حدوثها للأفراد المشاركين في الدراسة.

٣-٣ المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعمليه التعامل مع البيانات:

وتتمثل تلك الصفات في حرص الباحث علي سرية البيانات الخاصة بكل مشارك من المشاركين في الدراسة. ولا ينبغي الباحث أن يستغل تلك الأسرار في التشهير بالأشخاص الذين ائتمنوه عليها أو في ابتزازهم وما ينطبق علي التعامل مع البيانات الخاصة للأفراد ينطبق أيضا عند التعامل مع البيانات التي تشير إلي مؤسسة معينة بذاتها خصوصاً إذا ما كان تلك الإشارة ما يسئ إلي تلك المؤسسة علي وجه التحديد.

مأزق أخلاقي آخر قد يقع الباحث فيه عندما يجد أن النتائج التي حصل عليها بعد معالجته للبيانات تبرز عدم صحه وجهه النظر التي يتبناها الباحث سواء كان التبني صريحاً أو ضمنياً و قد يلجأ الباحث في مثل هذه الحالات الي إجراء تعديلات في البيانات الخام تمكنه من أن يحصل علي نتائج تدعم وجهه النظر المتبناة في البحث فإن ذلك يمثل إخلالاً بالأمانة العلمية يعبر عن فهم منقوص لطبيعة البحث العلمي، فالنتيجة البحثية سواء كانت إيجابية أو سلبية تعبر عن إسهام علمي بقدر اتباع الباحث لأسس وإجراءات البحث العلمي والتجاء الباحث إلي محاولة إجراء تعديلات في البيانات إنما يتم عن شعور داخلي بأنه لم يتبع تلك الأسس والإجراءات بشكل أمين. لذا فإن الباحث يجب أن يلتزم بتلك الأسس والإجراءات وأن يكون أمينا في تعامله مع بيانات بحثه وأن يكون موضوعياً في نقد تصميم بحثه لو جاءت النتائج مخالفه لتوقعات البحث كما يجب أن يدرك الباحث أن النتيجة التي يسجلها في تقريره البحثي بمثابة وثيقة ستداولها أجيال بعده وسوف يشهد الباحثون بها في مواقف عديدة.

مشكله أخلاقية أخري يواجهها الباحث تتصل باختيار الأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في معالجة البيانات فقد يلجأ الباحث إلي اختيار أفضل أسلوب إحصائي يعطيه قدرا من التباين يبرز أهمية وجهة النظر التي يتبناها الباحث أي أن اختيار الباحث للإسلوب الإحصائي ليس مبنياً علي أسس علميه وإنما تحكمت فيه وجهه النظر الشخصية للباحث؛ والباحث بذلك يتخلى عن صفة الموضوعية التي يجب أن يتحلى بها كما أنه يتخلى عن الأمانة العلمية ويحيد عن الصواب في هذا التصور.

فعلي سبيل المثال : قد يميل بعض الباحثون إلي إيجاد أثبات بحوثهم باستخدام أكثر من طريقة وذلك علي أساس أن بعض الطرق تعطى معاملات ثبات أقل مما تعطيه طرق أخري لنفس البيانات وهذا أمر جائز من الناحية الأخلاقية ولا يتعارض في نفس الوقت من الاعتبارات العلمية أما إذا كان اختيار الأسلوب الإحصائي مرجعه الوحيد هو أن ذلك الأسلوب سوف يؤدي إلي إبراز وجهة نظر معينة يفضلها الباحث فإن الباحث بذلك يقع في مأزق أخلاقي لا يتناسب و مكانته كمعالج محايد للبيانات.

٣-٤ المعايير الأخلاقية أثناء تحكيم الدراسات الأكاديمية

يوجد مجموعة من معايير تقييم البحث العلمي تتعلق بشكل أساسي بالباحث، تعتبر أهم هذه المعايير ما يلي:

أولاً: الأمانة العلمية

الباحث الجيد فقط هو من يراعي الأمانة العلمية أثناء إعداد أبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه، فيجب أن يتم مراعاة هذا الجانب أثناء اختيار المراجع وفي توثيق البحث.

ثانياً: احترام الخصوصيات

على الباحث أن يحرص بشكل أساسي على مراعاة عنصر الخصوصية الذي يعتبر واحدًا من معايير تقييم الورقة البحثية لكافة أفراد عينة البحث، وذلك أثناء جمع المعلومات المتعلقة بالبحث من خلالهم.

ثالثاً: السرية التامة

إذا قام الباحث بجمع معلومات من خلال الجهات المختلفة عليه أن يحافظ على سرية هذه المعلومات، ويمكن أن يرمز إلى الأشخاص الذين أعطوه المعلومات برموز على سبيل المثال.

رابعاً: تحمل المسؤولية

على الباحث أن يتحمل مسئولية الإجراءات التي يقوم بها، ويعتبر تحمل المسئولية من أهم ضوابط ومعايير تحكيم البحوث والرسائل الجامعية، وكذلك ينبغي أن يتحمل مسؤولية ما يتوصل إليه من نتائج في بحثه العلمي. وكذلك يجب أن يوضح الأسباب التي دفعته لإجراء هذه الدراسة للمحكمين.

خامساً: الصدق في عرض نتائج البحث

تعتبر أهم معايير تقييم البحث العلمي الصدق والموضوعية والمنطقية أثناء عرض النتائج الخاصة بالبحث العلمي، ويجب أن يضع الباحث النتائج الخاصة به كما هي، كما ينبغي عليه ألا يحاول أن يجعل هذه النتائج تتناسب مع افتراضاته.

٣-٥ انتهاك الأمانة العلمية :

يمكن انتهاك الأمانة العلمية قبل إجراء البحث عند الحصول علي المنح أو تخصيص المهمات البحثية أو عند رسم خطط إنجاز البحث أو بينما يتم العمل عليه أو عند تقديم النتائج أو نشره ويمكن تمييز ثلاثة أصناف من انتهاكات الأمانة العلمية:

١- الغش.

٢- الخداع والتضليل.

٣- انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

ويجب عمل كل ما هو ممكن لجعل الباحثين يحترمون المبادئ الأساسية للسلوك العلمي الاحترافي ومن الطرق الممكن اتباعها في هذا المجال.

١- التدريب والممارسات التي تنمى المهارات الصحيحة.

٢- إطلاق وزيادة الوعي والثقافة بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.

٣- وجود قواعد ملزمة واضحة وشفافة تطبق على الجميع.

العقوبات:

١- إذا تم التحقق من حصول سوء سلوك علمي فهناك العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأنيب في أخفها والطرد في أشدها.

٢- أن مسئولية فرض أي عقوبات تبقى ضمن اختصاص مجلس إدارة المعهد وجهات التحقيق المختصة وبالتالي فلن يكون هناك مجال للجوء إلى جهات أعلى رسمية وستبقى المخالفات ومدى تطبيق القواعد عليها في حدود المجتمع الأكاديمي.

٤- وثيقة حماية حقوق الملكية الفكرية

إن مصطلح حقوق الملكية الفكرية يرتبط ارتباطا وثيقاً بأرقى ما يمتلكه الإنسان وهو الفكر. ومن الطبيعي أن يكون هناك حق لهذا الإنسان في حماية فكره، وقد يقود هذا الفكر الى اكتشاف أو اختراع أو ما الى ذلك. وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الملكية الفكرية هو مسمى قانونى في المقام الأول، يراد به: حق الإنسان في إنتاجه العلمي، والأدبي، والفني، والتقني، والتجاري؛ ليستفيد من ثماره وآثاره المادية والمعنوية، وحرية التصرف فيه، والتنازل عنه، واستثماره؛ كحق المؤلف في التأليف، والمترجم في الترجمة، والناشر في حقوق النشر، والرسام في الإبداع الفني والرسم والتصوير، والمهندس في المخططات والخرائط، والمخترع فيما اخترعه، ووصل إليه، وأعطته الدول الحق في تسجيله، والحصول بموجبه على براءة الاختراع .

إن حق المؤلف هو حق طبيعي لشخصه ولإنسانيته، لذا فقد كفلته جميع تشريعات الملكية الفكرية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، وتنص معظم النظم القانونية السائدة في العالم، على أن الملكية الفكرية هي أحد أنواع الملكيات التي يكفلها القانون ويحميها. لذلك فقد حرصت تشريعات الملكية الفكرية والقوانين الخاصة بحق المؤلف وكذلك المعاهدات الدولية الخاصة بذلك (المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الوايبو") على كفالة الحماية القانونية اللازمة والملائمة لحقوق المؤلف بشقيها المادي والأدبي، وذلك من اجل ضمان حماية وسلامة المصنفات المحمية من أية تحريفات أو تشوهات أو أضرار قد تصيبها، وكذلك ضمان حقوق المؤلف على هذه المصنفات. وقد قررت قوانين حقوق المؤلف وسائل عدة لحماية المؤلف ومصنفاته من أية اعتداءات، وتتباين هذه الوسائل تبعا للاعتبارات التالية:

١- طبيعتها.
٢- وسائل وإجراءات تطبيقها.
٣- مدى قوة وشدة ردع المعتدين.
٤- نوع المصنف الذي وقع الاعتداء عليه.
٥- وقت استعمالها.

يتمتع بالحماية وفق القوانين الوطنية والدولية أصحاب المصنفات الآتية:

- الكتب والكتيبات والبحوث والمقالات العلمية والثقافية والترجمات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
- برامج الحاسب وتطبيقاتها وقواعد البيانات وما يماثلها.
- براءات الاختراع والاكتشاف.

- المصنفات الفنية كالمصنفات التمثيلية والموسيقية والتصميمات والفنون التشكيلية والرسم والنحت والنقش وما شابهها.
- مصنفات العمارة والرسوم والمخططات الهندسية.
- المصنفات الفوتوغرافية والخرائط والأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية وما يماثلها.
- العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية وحقوق الطبع.

٤-١ أهداف سياسة الملكية الفكرية

تهدف هذه السياسة إلى ما يلي :

١. تعزيز سمعة معهد المنصورة العالى كمؤسسة أكاديمية بحثية لها مكانتها، وتعزيز سمعة الباحثين المنتمين إلى المعهد.
٢. تشجيع ودعم التحقيق العلمي والبحثي.
٣. توفير الوعي القانوني عند ممارسة الأنشطة البحثية وفى العلاقات القائمة مع مختلف الأطراف من داخل وخارج المعهد.
٤. التعريف بالإجراءات الأكاديمية الواجب اتباعها فى شأن امتلاك وحماية وتسويق الملكية الفكرية.
٥. ضمان الكفاءة والتوقيت فى حماية وإدارة الملكية الفكرية.
٦. تسهيل تسجيل ورصد ثروات المعهد من الملكية الفكرية والحفاظ عليها.
٧. ضمان توزيع العوائد المالية الناتجة عن تسويق واستغلال حقوق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ومنصفة لأصحاب الحقوق.

٤-٢ الحقوق التي يتمتع بها صاحب حق المؤلف

١. يتمتع صاحب حق المؤلف بحقوق مادية وحقوق معنوية

٢. يكون لصاحب حق المؤلف وحده الحق في استغلال العمل ماديا، وله في سبيل ذلك الحق الحصري في إجازة أو منع ما يأتي:

- نسخ وطبع وتسجيل وتصوير العمل بجميع الوسائل المتوافرة بما فيها التصوير الفوتوغرافي أو على أشرطة وأسطوانات الفيديو والأسطوانات والأقراص مهما كان نوعها، أو بأية طريقة أخرى.
- ترجمة العمل إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو تعديله أو تحويره أو تلخيصه أو تكييفه.

- الحقوق المادية للمؤلف تعتبر حقا منقولا يمكن التفرع عنه كليا أو جزئيا.
- إن عقود استغلال الحقوق المادية أو التصرف بها أيا كان موضوعها يجب أن تنظم خطيا تحت طائلة البطلان بين المتعاقدين، وان تذكر بالتفصيل الحقوق موضوع العقد، وأن تكون محددة في الزمان والمكان وأن تنص الزامياً على مشاركة المؤلف بنسبة مئوية من الإيرادات عن عمليات الاستغلال والبيع.
- يكون للمؤلف بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في القانون حق إشهار العمل وتحديد طريقة إشهاره ووسيلتها وحق المطالبة بأن ينسب العمل إليه كمؤلف وبأن يذكر اسمه على كل نسخة من نسخ العمل في كل مرة يستعمل فيها العمل استعمالاً علنياً والحق بأن يستعمل اسماً مستعاراً ومنع أي تحوير أو تطوير أو تعديل أو تغيير في العمل قد يسيء إلى شرفه أو سمعته أو شهرته أو مكانته الأدبية والعلمية.
- لا يجوز التصرف بحقوق المؤلف المعنوية ولا يجوز إيقاع الحجز عليها إنما يجوز انتقال تلك الحقوق إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث.

٣-٤ الملكية الفكرية والبحث العلمي:

تعتبر الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي ويؤدي تطبيق سياسة الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية إلي:

١. تطوير أداء المؤسسات العلمية وذلك باستغلال حماية الملكية الفكرية الناتجة.
٢. توفير الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين وتكون محفزة لهم.
٣. تسهل وتنظم انتقال التكنولوجيا بين المؤسسات العلمية والدول بسهولة.
٤. تسهيل انتقال التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى القطاع الصناعي .
٥. توفر حافزا للباحثين والمؤسسات البحثية علي الإبداع والاختراع.

<u>الأهداف المرجوة من وضع سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية:</u>

١- خلق بيئة مناسبة تساعد علي حفز الإبداع وتشجيع الاختراع وتدعم كافة الجهود التي تؤدي بالنتيجة لخلق حقوق الملكية الفكرية .

٢- التأكد من أن كافة الاختراعات والأعمال الإبداعية الناجمة عن نشاطات المؤسسة العلمية تحظي بالحماية الإلزامية.

٣- توفير إطار مؤسسي يشتمل علي الإجراءات والتعليمات والنماذج الخاصة التي يتم إتباعها واستخدامها للإفصاح عن أيه حقوق للملكية الفكرية.

٤- تفعيل منظومة خاصة للحقوق والواجبات العائدة للمؤسسة العلمية وللعاملين فيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

٥- وضع نظام يساعد ويدعم وجود بنية تحتية تسهل عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى الجهات المستفيده.

٦- وضع دليل وإجراءات لعمليات الإفصاح عن أي حقوق للملكية الفكرية الناجمة عن نشاطات المؤسسات العلمية والبحثية وطريقة حماية هذه الحقوق وتسويقها لزيادة عدد البراءات المسجلة.

٧- زيادة العائدات المادية وتحسين وضع المؤسسات العلمية والبحثية المالي وزيادة دخل الباحثين المتميزين.

٨- زيادة إقبال المؤهلين علميا وفنيا على قطاع البحث العلمي كأحد القطاعات ذات المردود المادي الجيد.

٩- تقوية العلاقات بين المؤسسات العلمية والبحثية والقطاع الصناعي.

١٠- الدخول في مشاريع مشتركة مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإقليمية والدولية على أسس واضحة.

❖ دور الملكية الفكرية فى تشجيع البحث العلمى :-

- تعتبر الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمى .
- توفر الملكية الفكرية الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين وتكون محفزة لهم.
- تمكن حقوق الملكية الفكرية المؤسسات البحثية والعلمية والباحثين من الحصول على دخل محترم من خلال استثمار نتائج ابحاثهم فى الصناعة .
- تسهل وتنظم حقوق الملكية الفكرية انتقال التكنولوجيا بين المؤسسات العلمية والدول بسهولة .
- تسهل حقوق الملكية الفكرية إيجاد وتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعى .
- توفر المليكة الفكرية حافزا للباحثين والمؤسسات البحثية على الابداع والاختراع .

٤-٤ صور الاعتداء على حق المؤلف

١) السرقة الأدبية / الانتحال

السرقة الأدبية هي تقديم مؤلف الغير أو عرضه كليًا أو جزئيًا، مع إدخال بعض التحويرات عليه بإضفاء بعض الإضافات والتعديلات على شكله أو مضمونه، وكذلك يعتبر من قبيل السرقة الأدبية، الاقتباس من مؤلفات أصلية وتضمينها لمؤلف جديد أو التعبير عن تلك الأفكار المقتبسة بمفهوم جديد، كما لو كانت هذه الأفكار من صنيع عقله وبنات أفكاره، وكما أن وضعها بين يدى الجمهور، يعتبر انتحالا وسرقة، كما ويدان مرتكبها بالغش والتضليل ويعتبر معتديا على حق المؤلف، إذا ما كان المؤلف الأصلى الذى تم الاقتباس منه يتمتع بالحماية.

٢) تزييف المصنف /تقليده

ويقع هذا النوع من الاعتداء على حقوق التأليف في المؤلفات غير المشمولة بالحماية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالنسخة المقلدة هي نسخة صنعت بأسلوب يمس حق المؤلف الأصلي /الحقيقي بغض النظر عن طريقة أو شكل إنتاجها.

٣) القرصنة الفكرية

وتعنى القرصنة استنساخ المؤلفات المنشورة والتي تتمتع بالحماية دون ترخيص مسبق وبيعها بالخفاء أو بطريقة غير رسمية.

٤) تحريف المؤلف

ويعنى التحريف تشويه محتوى المؤلف ومضمونه والمغزى الحقيقي والرئيسي أو صورة التعبير عنه، ويتم التشويه بإدخال بعض التغييرات عليه إما بالحذف أو بالإضافة أو بهما معا، وإدخال بعض التحويرات عليه، ويطال هذا النوع من الاعتداء شرف المؤلف وسمعته وشهرته، وكذلك الإضرار بالمؤلف نفسه من الناحية المالية حيث تبخس قيمته المادية والأدبية.

٤-٥ الحماية القانونية للملكية الفكرية

وتتمثل وسائل الحماية القانونية للملكية الفكرية طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م في:

أولا :الحماية الوقائية:

وتتم باستخدام الوسائل التالية أو أحداها (طبقا للمادة ١٧٩ من القانون):

١- وقف نشر المصنف المقّلد أو نسخه أو صناعته.

٢- الحجز على المصنف المقّلد.

٣- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٤- حصر الإيراد الناتج عن استغلال المؤلف وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال.

ثانيا: الحماية العلاجية:

وتخص الشخص المعتدى ويعاقب تبعا للمادة ١٨١ من القانون والتي تتمحور في صورتين:

أ) الجزاء الجنائي :ويتمثل بعقوبتي الحبس أو الغرامة أو الاثنتين معا، إذا ما تم ارتكاب أي من الأفعال التي حددها القانون واعتبرها مخالفة لأحكامه، ونص على المعاقبة عليها جزئيا بعقوبة الحبس أو الغرامة أو بالعقوبتين معا في حالات محددة حصرا.

ب) الجزاء المدني :ويتمثل بالتعويض الذى يلتزم به المعتدى على حق المؤلف أو مرتكب أي من المخالفات التي نص عليها القانون.

الاستثناءات من الحماية

- يجوز من غير موافقة المؤلف نسخ أو تصوير مقالات علمية منشورة في الصحف والمجلات أو أجزاء قصيرة من عمل ما شرط ان يتم ذلك لغاية تعليمية صرفة وضمن الحدود اللازمة لتلك الغاية التعليمية، يجب أن يشار إلى اسم المؤلف أو المؤلفين واسم الناشر عند كل استعمال لنسخة أو صورة المقال أو العمل اذا كانت هذه الأسماء مذكورة في العمل الأصلي.
- يجوز لوسائل الإعلام من غير موافقة المؤلف نشر صورة لأعمال هندسية أو لأعمال فنية مرئية أو أعمال فوتوغرافية أو أعمال فنية تطبيقية شرط أن تكون تلك الأعمال متواجدة في أماكن عامة مفتوحة للجمهور.
- لا يطبق الاستثناء إذا أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بحقوق ومصالح المؤلف الأخرى ولا يجوز بشكل خاص القيام بما يأتي:
  - تنفيذ العمل الهندسي بشكل بناء كامل أو جزئي.
  - نسخ أو تسجيل أو تصوير أي عمل نشر منه عدد محدود من النسخ الأصلية.
  - تصوير كتاب كامل أو جزء كبير منه.
  - تسجيل أو نقل مجموعات المعلومات بكافة أنواعها.

- تسجيل أو نسخ برنامج الحاسب الآلي إلا إذا قام بذلك الشخص الذى أجاز له صاحب حق المؤلف استعمال البرنامج وكان ذلك من اجل صنع نسخة واحدة لاستعمالها فقط في حالة فقدان أو تضرر النسخة الأصلية.

إجراءات حماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد:

إذا حدث اعتداء على حقوق الملكية الفكرية لأحد أعضاء هيئة التدريس، تتخذ الإجراءات التالية:

١.- يتقدم المؤلف من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد بطلب إلى وحدة دعم البحث العلمي يطلب فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوقه.

٢.- ترفع اللجنة الرأي بالنسبة للشكاوى المقدمة إلى أ.د/عميد المعهد لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

٣.- تتمثل إجراءات إثبات الضرر الناشئ عن الاعتداء على حق المؤلف في إجراء وصف تفصيلي للمصنف، مقارنة المصنف, وقف نشر المصنف أو عرضه، التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمؤلف سواء كانت مادية أو أدبية.

إجراءات حماية الملكية الفكرية بالمعهد

١- تولى وحدة دعم البحث العلمي والمشكلة من قبل عميد المعهد صلاحيات كاملة من قبل المجلس الأكاديمي بالمعهد للمحافظة على حقوق الملكية والنشر وتكون مسئولة عن الآتي:

أ. نشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية والإشراف على تحقيق ذلك.

ب. المساعدة في تحقيق رسالة المعهد لتصبح مصدراً من مصادر الإبداع ورافداً مهماً من روافد المجتمع المعرفي.

ج. الإسهام في تنمية ثقافة الابتكار وزيادة الوعى بأهميته بين المنتسبين للمعهد.

د. زيادة إقبال أعضاء هيئة التدريس والطلبة على قطاع البحث العلمي كأحد القطاعات الهامة.

هـ. توفير البيانات والمعلومات المطلوبة حول الملكية الفكرية وبراءات الاختراع بالتنسيق مع الباحث واستكمال مستلزمات تسجيل البراءة.

و. مساعدة الباحث على تعبئة النماذج الخاصة ببراءات الاختراع والإشراف على تقديمها ومتابعتها.

ز. خلق بيئة مناسبة تساعد على حفز الإبداع وتشجيع الاختراع الذى يؤدى بالنتيجة لخلق حقوق ملكية فكرية وبراءات اختراع.

ح. الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالعاملين في المعهد من الباحثين أو الطلاب.

ط. الإشراف على تنفيذ سياسات براءات الاختراع في المعهد.

وللمعهد الحق الأدبي فيما ينتج من اكتشافات أو اختراعات في الملكية الفكرية المنصوص عليها سابقاً.